إستعادة فاعلية الدور الروسي فى المنظمة الدولية وملامح المستقبل

(آراء **حول الخليج**، جدة، العدد ١٢٩، مارس ٢٠١٨)

د. نـورهان الشيـخ

دفعـت الحـرب العالميـة الأولـى ومـا خلفتـه مـن خسـائر بشـرية ومادية غيـر مسـبوقة البـاحثين فـى مجـال العلاقـات الدوليـة إلـى التطلـع لعـالم بـلا حـروب وصـراعات يسـوده السـلام ويحكمـه القـانون، بـل وذهـب الـبعض إلـى ضـرورة وجـود حكومـة عالميـة تفـرض القـانون وتحـول دون تجـدد الحـروب وتفـاقم الصـراعات. فـى هـذا الاطـار ظهـر مفهـوم الأمـن الجمـاعى، الـذي تتحمـل فيـه الجماعـة الدوليـة المنظمـة مسـئولية حمايـة كـل عضـو مـن أعضـائها وضـمان أمنـه مـن الاعتـداء. وهـو نظـام يرتكـز علـى إلـزام جميـع الـدول أن تشـارك بقوتها ضد الدولة المعتدية فور تقرير وقوع هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك.

وينطلـق الأمـن الجمـاعي مـن مبـدأ العمـل الجمـاعي مـن أجـل المحافظـة علـى السـلم والأمـن الـدولي ويتضـمن ذلـك شـقين: شـق وقـائي يتمثـل فـي إجـراءات وقائيـة تحـول دون وقـوع العـدوان، وشـق علاجـي يتمثـل فـي إجـراءات لاحقـة لوقـوع العـدوان مثـل إيقافـه وعقـاب المعتـدى. ويهـدف نظـام الأمـن الجمـاعى إلـى تحقيـق السـلم والأمـن الـدولي عـن طريـق تكـاتف الـدول فـي إطـار تنظـيم دولـي للوقـوف فـي وجـه أى دولـة تلجـأ إلـى انتهـاك هـذا السـلم أو تعمـل علـى تهديـده واتخـاذ التـدابير الجماعيـة التـي تـؤدى إلـى الحـد مـن هـذه الانتهاكـات. ويقتضـي إنشـاء نظـام أمـن جمـاعي فعـال ومـؤثر أن يتـوفر لـدى الـدول شـعوباً وحكومـات إيمـان راسـخ بحقيقـة أن السـلام أمـر غيـر قابـل للتجزئـة، ولابـد أيضـاً مـن أن تكـون العضـوية في هذا النظام عالمية أو شبه عالمية.

ويعتبـر حيـاد وموضـوعية نظـام الأمـن الجمـاعي هـو ركيـزة هـذا النظـام بحيـث يـتم إعمالـه وتطبيقـه بغـض النظـر عـن ماهيـة الدولـة المعتديـة أو الدولـة المعتـدى عليهـا. فالنظـام يطبـق فـي مواجهـة الـدول المعتديـة سـواء كانـت كبـري أم صـغري، مـن الـدول الغنيـة أم الفقيـرة، دون اعتبـار لمعتقـداتها أو لنظامهـا السياسـي أو لغيـر ذلـك مـن الاعتبـارات. وبالمثـل فـإن نظـام الأمـن الجمـاعي ومـا يحتويـه مـن تـدابير يجـب أن يـتم إعمالـه للـدفاع عـن الدولـة المعتـدى عليهـا بغـض النظـر عـن أى اعتبـارات خاصـة بهـذه الدولـة كـالتي سـبق الإشـارة إليها في حالة الدولة المعتدية.

ويتطلب هذا النظام أن تكون لديه الوسائل القسرية التي يمكنه اللجوء إليها في مواجهة الدول التي تخل بالالتزامات التي يفرضها النظام مثل الجزاءات والقدرة على فرض عقوبات. ويتعين أن تكون قوة الردع أو القوة العسكرية التى يتم بها اتخاذ التدابير الجماعية ضد الدولة التي تنتهك الالتزامات التي يفرضها نظام الأمن الجماعي من الضخامة فى عدد أفرادها وعتادها وكم وكيف الأسلحة المتاحة لها بالقدر الذي يمكنها من مواجهة القوات المسلحة لأى دولة تعتدي على دولة أخري، وبالتالي تكون الهزيمة المؤكدة هي الرادع الأساسى لأى دولة تفكر فى العدوان، وهى المصير المحتوم للدولة التي تقوم بالاعتداء.

وتعد عصبة الأمم أول محاولة لتطبيق مفهوم الأمن الجماعى وذلك من خلال إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق الأمن الجماعى وحفظ السلم والأمن الدوليين. إلى إنها إفتقرت للعنصر الأخير والمتمثل فى الوسائل القسرية، كما إنها لم تجمع كل الدول الفاعلة فى النظام الدولى فى عضويتها بما فى ذلك الدولة التى اقترحت تأسيسها وهى الولايات المتحدة. ولم تدم عصبة الأمم طويلاً، ومع مطلع الثلاثينات من القرن العشرين بدأ الأفول التدريجى لها نتيجة فشلها فى التعامل مع عدد من الصراعات الهامة، وكان من أبرزها الغزو الياباني لمنشوريا، والغزو الإيطالي لأثيوبيا، والصراع الصيني الياباني، وتوالى انسحاب عدد من الدول الكبرى مثل اليابان وألمانيا وإيطاليا وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية، وطرد الاتحاد السوفيتي من العصبة.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤدى إلى انهيار العصبة عملياً، والذى أُعلن رسميا فى ٢٠ أبريل ١٩٤٦، أي بعد توقيع ميثاق الأمم المتحدة التي اعتبرت الوريث لعصبة الأمم. فقد تم تأسيس الأمم المتحدة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ من جانب الحلفاء الأربعة المنتصرين فى الحرب، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد لعبت روسيا السوفيتية دور فاعل ومؤثر فى الأمم المتحدة طوال حقبة القطبية الثنائية، ولكن بدلاً من أن تكون نموذجاً لتحقيق الأمن الجماعى، ومنتدى لمناقشة وتسوية الخلافات وبلورة التوافقات، صارت المنظمة ومجلس الأمن ساحة أساسية للمواجهة بين موسكو وواشنطن.

وخلال التسعينات هيمنت الولايات المتحدة على المنظمة فى إطار النظام أحادى القطبية، وتراجع الحضور والتأثير الروسى داخل مجلس الأمن، إلا إن العقد الماضي

شهد تفعيلاً ملحوظاً فى الدور الروسى داخل الأمم المتحدة، خاصة مع بدء الأزمة السورية، وعاد مجلس الأمن ليكون ساحة للمواجهة بين القوة العائدة بقوة، متمثلة فى روسيا، والولايات المتحدة التى تعمل جاهدة للحفاظ على النظام أحادى القطبية تحت قيادتها، ويحكم هذه الفاعلية مجموعة من الاعتبارات.

أولها، الوضعية المتميزة لموسكو فى المنظمة. فقد كان لروسيا السوفيتية دور رئيسى فى تأسيس الأمم المتحدة، وصياغة ميثاقها، واستضافت مؤتمر يالطا على أرضيها فى فبراير ١٩٤٥، الذى تم خلاله التوافق على بعض المسائل المعلقة ومنها تلك المتعلقة بنظام التصويت في الأمم المتحدة والنظام الجديد للمستعمرات (نظام الوصاية ونظام الأقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي)، ومهد لمؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس للمنظمة. وتعد البعثة الدائمة لموسكو لدى الأمم المتحدة من أقدم البعثات، وتمت الموافقة على تعيين موظفيها بموجب مرسوم مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، الذى حدد مهام البعثة ومن بينها المشاركة بفاعلية في أنشطة المنظمات الرئيسية والمتخصصة التابعة للأمم المتحدة. كما تم تحديد وضع البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٤٨ بشأن التمثيل الدائم للأمم المتحدة، والذي حدد إجراءات تعيين الممثلين الدائمين وسلطاتهم.

وقد منح الحلفاء الأربعة المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية أنفسهم حق النقض "الفيتو" داخل مجلس الأمن بموجب الميثاق عند تأسيس الأمم المتحدة، إنطلاقاً من أن الدول الأربع "ساهمت في تأسيس المنظمة الدولية" حيث تنص المادة ٢٧ من الميثاق على أن القرارات المتعلقة بجميع المسائل باستثناء المسائل الإجرائية تعدُّ مقبولة إذا "صوَّت لها تسعة من أعضاء المجلس، بما فيها جميع الأعضاء الدائمين في المجلس." وبالتالي، فإن تصويت عضو دائم في المجلس ضد أي مبادرة هو استخدامه لحق النقض الذى يحول دون صدور القرار. وعقب تفكك الاتحاد السوفيتى انتقل المقعد الدائم وحق النقض إلى روسيا الاتحادية باعتبارها دولة الاستمرار للاتحاد السوفيتى. وقد استخدم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هذا الحق، فقد استخدمه الاتحاد السوفياتي ٩٠ مرة، وروسيا ١٧ مرة، والولايات المتحدة ٧٩ مرة، وفرنسا ١٦ مرة، وبريطانيا ٢٩ مرة، والصين ١١ مرة.

ورغم الدعوات بالحد من هذا الحق ومنها المبادرة التى طرحتها المكسيك وفرنسا عام ٢٠١٣، بتقييد استخدام الدول دائمة العضوية للفيتو عند النظر في الجرائم ضد الإنسانية وتأييد ١١٤ دولة للمقترح، فإن ثلاثة من الدول الدائمة العضوية ومنها روسيا ترفض ذلك، وأشار مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة إن روسيا لن تساند "أي فكرة تؤدي إلى انتهاك امتيازات الدول الدائمة العضوية في المجلس، بما فيها حق النقض". وأن هذا "يحفز أعضاء مجلس الأمن الدولي على البحث عن قرارات متوازنة والتعدي على حق الفيتو. وهذا غير صحيح وخطأ تاريخي من وجهة نظر سياسية." كما إن الصين والولايات المتحدة أيضا لا توافق على هذه المبادرة.

على صعيد أخر، فإن إستعادة روسيا لعافيتها الاقتصادية، وتزايد مساهماتها المالية فى الأمم المتحدة يعزز من نفوذها وتأثيرها. وعلى سبيل المثال، قامت روسيا فى ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧ بدعم ميزانيات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيى (UNISFA)، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتى (MINUSTAH)، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال (UNSOS)، وذلك بمبلغ (٦٣ ٨٦٢ ٦٣ دولار). وفى ٢٨ فبراير ٢٠١٨ قامت بدعم العملية المشتركة للأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقى في دارفور (يوناميد)، وبعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي (MINUJUSTH) وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYPK) بمبلغ (١٩ ٤١٦ ٨٣٢ دولار).

ثانيهـا، إن تطورات المواجهة بين موسكو وواشنطن أعادت أجواء الحرب الباردة خارج وداخل مجلس الأمن، وساعدت على إعادة تفعيل الدور الروسى فى الأمم المتحدة كأحد أدوات إدارة التناقض والخلاف بين الطرفين. وتظل القضية السورية أبرز أبعاد هذه المواجهة، والملمح الرئيسى لدور روسيا الفاعل داخل الأمم المتحدة.

فقد قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر فى ٣ أغسطس ٢٠١٢، وتضمن إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، والتأكيد على ضرورة تسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة. وعارضت موسكو إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن،

فى اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى يونيو ٢٠١١، ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية فى محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا. كما كانت روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا في اجتماعه يوم ٢٩ أبريل، الذى جاء بمبادرة امريكية، ووافقت عليه ٢٦ دولة من أصل ٤٧ دولة، ويشجب القرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات السورية بحق المتظاهرين. وحذرت من مغبة التدخل الخارجي في سوريا، واعتبرت أنه لن يؤدي إلا للمزيد من العنف وقد يشعل حربا أهلية.

وقد تركزت المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة داخل مجلس الأمن الذى يعتبر ساحة أساسية للنزال بين الطرفين حول الشأن السورى، وذلك منذ استخدام روسيا حق النقض "الفيتو" لأول مرة فى مجلس الأمن ضد قرار يدين السلطات السورية فى ٥ أكتوبر ٢٠١١، وحتى الفيتو العاشر لها، فى ١٧ نوفمبر ٢٠١٧، ضد مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن الذى يقضي بتمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية في استخدام الأسلحة الكيمياوية في سوريا. وحصل مشروع القرار الأمريكي على دعم إحدى عشرة دولة عضوا في مجلس الأمن، فيما صوتت روسيا وبوليفيا ضده، واتهمت المندوبة الأمريكية فى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، روسيا بعرقلة جهود المجتمع الدولي لمحاسبة الجهات المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيمياوية، قائلة إن بلادها لن تستسلم أمام "الفيتو" الروسى.

وقبل دقائق من بدء هذا التصويت سحبت روسيا مشروع قرار تقدمت به حول تفويض بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية بشأن التحقيق في المواد الكيمياوية في سوريا (آلية التحقيق المشتركة) لأنه لم يحصل على عدد كاف من الأصوات. وأعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أن موسكو سحبت مشروع قرارها حول هذا الموضوع بسبب عدم موافقة مجلس الأمن على إجراء التصويت حوله بعد مشروع القرار الأمريكي. وبهذا انتهى تفويض اللجنة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكان التحقيق قد خلص إلى أن الحكومة السورية قد استخدمت غاز السارين المحظور في هجوم ٤ أبريل ٢٠١٧.

ومنذ ذلك الحين توقفت البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيمياوية في سوريا عن عملها. وفي يناير من العام الجاري، أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أن آلية التحقيق الدولية فشلت في إجراء تحقيقات

موضوعية حول استخدام السلاح الكيميائي في سوريا، وأضحت أداة للتلاعب السياسي. وأكد نيبينزيا أن موسكو قدمت مشروع قرار حول إنشاء هيئة تحقيق دولية جديدة للتحقيق في هذا الملف، تعمل على أساس بيانات "لا تشوبها شائبة ودامغة" التي يتم جمعها بطريقة شفافة وجديرة بالثقة. هذا فى حين أعربت الخارجية الأمريكية، فى بيان يوم ٢٧ مارس، عن أمل واشنطن في عودة موسكو إلى ساحة المفاوضات الأممية بشأن آلية التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ولعل من أبرز القرارات التى أثارت مؤخراً توتر وضغوط دبلوماسية روسية حول الصياغة النهائية له، وعكست مدى التأثير الروسى فى مجلس الأمن، القرار رقم ٢٤٠١ الصادر فى ٢٤ فبراير ٢٠١٨، بشأن الهدنة فى سوريا، والذى أُقر بإجماع كامل الأعضاء بعد إدخال التعديلات التى طلبتها روسيا عليه، وخصوصاً الفقرة الأولى، والتي تم إعادة صياغتها على النحو التالي: "يطلب من كل الأطراف وقف القتال دون تلكؤ والدخول فوراً في حوار من أجل التطبيق الكامل والشامل لهذا الطلب من كل الأطراف من أجل هدنة إنسانية تدوم ٣٠ يوماً متتالية على امتداد سوريا، ومن أجل إدخال معونات إنسانية وخدمات وإجلاء المرضى والجرحى من الحالات الحرجة بشكل دائم دون عرقلة وفقاً للقوانين الدولية المرعية." وعلى أن يستثنى من نظام وقف إطلاق النار تنظيمي "القاعدة" و"جبهة النصرة" والمنظمات المرتبطة بهما.

وكان من بين مبررات موسكو بشأن موقفها من سوريا فى مجلس الأمن منذ عام ٢٠١١ أن موافقتها على القرار ١٩٧٠، وعدم استخدام حق النقض ضد القرار رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما، وأنه لا توجد رغبة البتة بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا. وأكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم على أساس الحوار السوري الوطني الذي هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة.

وفى واقعة أخرى تبرز ثقل روسيا وتأثيرها فى مجلس الأمن، استطاعت موسكو عرقلة مشروع قرار بريطانى بشأن إيران وتمرير مشروعها بالإجماع، فيما عده البعض هزيمة لبريطانيا ومن وراءها واشنطن. فقد رفضت روسيا فى فبراير ٢٠١٨ مشروع قرار بريطانى يدين إيران بانتهاك حظر الأسلحة على اليمن ويدعو الى تحرك أكبر ضد

طهـران. وكانـت بريطانيـا أعـدت مشـروع القـرار لتجديـد العقوبـات علـى الـيمن لمـدة عـام، والتنديـد بانتهـاك إيـران للحظـر المفـروض فـي عـام ٢٠١٥ علـى الـيمن، بعـد أن فشـلت فـي اتخـاذ الإجـراءات الضـرورية لمنـع التزويـد المباشـر أو غيـر المباشـر وبيـع ونقـل الصـواريخ البالسـتية القصـيرة المـدى والطـائرات المسـيرة وغيرهـا مـن التجهيـزات العسـكرية الـى الحـوثيين. ويحـدد الـنص الـذي دعمتـه فرنسـا والولايـات المتحـدة، أن مجلـس الأمـن سـيتخذ إجـراءات إضـافية مـن أجـل التصـدي لهـذه الانتهاكـات، مضـيفاً أن أي نشـاط مـرتبط باسـتخدام صـواريخ بالسـتية فـي الـيمن يعتبـر مبـرراً لفـرض عقوبـات. ودعـى القـرار أيضـا إلـى اتخـاذ إجـراءات غيـر محـددة رداً علـى تقريـر للأمـم المتحـدة كشـف أن الصـواريخ التـي أطلقهـا الحوثيون على السعودية تم تصنيعها في إيران.

وقـد بـرر منـدوب روسـيا الـدائم فـى الأمـم المتحـدة، فاسـيلي نيبينزيـا، موقـف روسـيا بـأن الإجـراء المقتـرح يجـب أن يركـز علـى تجديـد تفـويض مراقبـي تطبيـق العقوبـات فـي الـيمن بـدلاً مـن اسـتهداف إيـران. وتقـدمت روسـيا بمشـروع قـرار مـوازي لـذلك الـذي قدمتـه بريطانيـا، يقضـي بتمديـد العقوبـات علـى الـيمن حتـى فبرايـر ٢٠١٩، لكـن مـن دون أي إشـارة إلـى التقريـر الأممـي بشـأن إيـران أو أي تحـرك محتمـل يسـتهدف طهـران. وقـد تبنـى مجلـس الأمـن مشـروع القـرار الروسـى فـى ٢٦ فبرايـر بالإجمـاع، وأصـدر القـرار ٢٤٠٢ بشـأن تمديـد تـدابير عقوبـات مفروضـة علـى الـيمن بموجـب القـرار ٢١٤٠ حتـى ٢٦ فبرايـر ٢٠١٩، وتمديـد ولايـة فريـق الخبـراء بصـيغتها الـواردة فـي نفـس القـرار المـذكور حتـى ٢٨ مـارس ٢٠١٩. ويؤكـد قـرار مجلـس الأمـن الجديـد الحاجـة إلـى تنفيـذ عمليـة انتقـال سياسـي بشـكل كامـل وفـي الوقـت المناسـب، فـي أعقـاب مـؤتمر الحـوار الـوطني الشـامل، تمشـيا مـع مبـادرة مجلـس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها.

ومـن المعـروف أن امتنـاع موسـكو عـن التصـويت علـى قـرار مجلـس الأمـن رقـم ٢٢١٦ بشـأن الـيمن، والـذي تـم تبنيـه فـى ١٤ أبريـل ٢٠١٥، وتقـدمت بـه دول الخلـيج، مثـل فـى حينـه خطـوة هامـة دعمـت جهـود التحـالف العربـى وعملياتـه فـى الـيمن. خصوصـاً البنـدين الأول والخـامس مـن القـرار، إضـافة إلـى أن القـرار جـاء تحـت الفصـل السـابع مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة. فقـد ركـز البنـد الأول مـن القـرار علـى "الكـف عـن اسـتخدام العنـف" وسـحب الحـوثيين قـواتهم مـن جميـع المنـاطق التـي اسـتولوا عليهـا، ونـص البنـد الخـامس مـن القـرار، علـى دعـوة كـل الأطـراف اليمنيـة، ولا سـيما الحوثيـون، إلـى الالتـزام بمبـادرة مجلـس التعـاون

الخليجي وآلية تنفيذها. وكذلك الالتزام بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، والتي تتناول أموراً من بينها المسائل المتعلقة بالحكم، وذلك من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي.

ثالثها، تصاعد اهتمام روسيا بالقضايا العربية داخل مجلس الأمن خاصة بعد التدخل فى سوريا، وعلى سبيل المثال، ووفقاً للموقع الرسمى للبعثة الديلوماسية الروسية فى الأمم المتحدة، فإن ١٦ من إجمالى ٤٢ كلمة (بنسبة ٣٨%) ألقاها المندوب الروسى الدائم فى مجلس الأمن، فاسيلي نيبينزيا أو من ينوب عنه، خلال الفترة من ١ يناير وحتى ٢٦ مارس ٢٠١٨، كانت حول القضايا العربية (١٠ حول سوريا، ٣ حول اليمن، ٢ حول فلسطين، وواحدة حول ليبيا).

وترى روسيا أن الأمم المتحدة مظلة أساسية لتسوية كافة أزمات المنطقة. ورغم أن موسكو دشنت مسارى أستانا وسوتشى بشأن الأزمة السورية إلا إنها أكدت دوماً إنهما ليسا بديلين عن الدور الأممى، وأن كلاهما ممهد ومساعد لمسار جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، وليس بديلاً عنه، وحرصت على أن تكون الأمم المتحدة شريك أساسى فيهما، وأن يحضر المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، مؤتمر سوتشى للحوار الوطنى السورى. وبحث وزير الخارجية الروسى سيرجي لافروف مع المبعوث الأممي إلى سوريا، يوم ٢٩ مارس، موعد وصيغة وقائمة المشاركين وأجندة العمل في الجولة القادمة من المحادثات السورية السورية في جنيف، وكذلك مسألة تشكيل اللجنة الدستورية السورية وأسلوب عملها، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج مؤتمر سوتشى للحوار الوطني السوري.

إن الحراك الروسى داخل الأمم المتحدة هو أحد أبعاد استعادتها لمكانتها كقوة كبرى على الصعيد الدولى، والانتقال إلى نظام متعدد القوى تستمر فيه المواجهات بين موسكو وواشنطن داخل وخارج الأمم المتحدة.